

لماذا تخشى الدول الأوروبية استعادة جهاديتها؟

بروكسل - رغم حملهم لجنسيتها ما يزال ملف استعادة الجهاديين الأجانب يقسم دول الاتحاد الأوروبي، ما يثير تساؤلات بشأن الدواعي التي تمنع استعادتهم. وحتى الآن تبنت الحكومات الأوروبية سياسات وطنية مختلفة، لكنها تتشارك عموماً في التردد في ما يتعلق بإعادة مواطنيها إلى وطنهم، مع استثناءات قليلة جداً. ويؤكد توما رينار وزير كولسايات الخبيران البلجيكيان بشؤون المتشددين بمعهد "إيمغونت" في بروكسل، أن أكثر من 600 طفل من أبناء متشددين أوروبيين محتجزون حالياً في مخيمين يخضعان لسيطرة الأكراد شمال شرقي سوريا. وإذا ما أضيف هؤلاء الأطفال إلى حوالي 400 بالغ بينهم متشددون معتقلون في مدينة الحسكة السورية، يصبح هناك في المجموع حوالي 1000 أوروبي محتجزين بين سوريا والعراق. ويتصدر الفرنسيون قائمة هؤلاء المحتجزين الأوروبيين ويليه من حيث العدد الألمان ثم الهولنديون ثم السويديون ثم البلجيكيون. وتحدثت دراسة أعدتها كل من جانين دي روي ودايمون وديفيد من جامعة تشيلسي عن مسيرة المقاتلين الأجانب. وتقول الدراسة إن من نجا منهم من رحلته الأولى سيذهب إلى "جمع مصادره وتطوير قدراته لنقلها إلى معارك أخرى". وأشارت إلى كيفية تنقل هؤلاء ليس من معارك إلى معارك، بل من جماعة إلى أخرى قريبة إيديولوجياً بالقول "وبينما بنى الجيل الأول منهم شبكات علاقاته داخل معسكرات التدريب، لجأ الجيل الجديد منهم إلى فكرة الحفاظ على الحركة الجهادية العالمية". وتثير إعادة الجهاديين البالغين قلق الدول الأوروبية حول مدى إعادتهم وتطويرتهم، حيث تم تحديد إعادة المقاتلين الأجانب على أساس كل حالة على حدة، وإعطاء الأولوية للأطفال المرضى والأيتام الذين يمكن إعادتهم إلى وطنهم دون أبنائهم، إلا أن هاته المقاربة متعثرة ويصعبها منتقدوها بالمطالبة التي تؤجل المشكلة ولا تعجل بحلها. ولم تحسم دول أوروبا بعد موقفها من عودة المقاتلين الأجانب وعائلاتهم رغم الضغوط الدولية، فهي ما زالت تتحجج بانها تحتاج إلى الحصول على البيانات والفحوصات الجناحية، لكن يبدو أنها اتخذت موقفاً سياسياً برفض عودة عناصر داعش وعائلاتهم، ولم تستعد إلا عدداً قليلاً من النساء والأطفال. ومنذ الهجمات الإرهابية في أوروبا سنتي 2015 و2016 والتي شملت بعض العائدين، أصبح المقاتلون الأجانب الأوروبيون أشخاصاً غير مرغوب فيهم. فمن أجل تجنب إعادة مواطنيها المسجونين نظرت الحكومات الأوروبية في العديد من الخيارات بما في ذلك برامج الترحيل والمحاكم الدولية أو غيرها من البات الاختصاص المحددة ما عدا إعادة إلى الوطن. ولكن هذه الخيارات تواجه عدة تحديات منها أنه من المستحيل التنبؤ بما سيحدث للمخيمات والسجون الكردية ولسكانها، حيث أن المئات من المقاتلين الأوروبيين الذين تم القبض عليهم أو استسلموا خلال الحملات ضد تنظيم داعش، معظمهم موجودون في السجون التي يديرها الأكراد في شمال سوريا ويوجد آخرون في السجون العراقية. ويجمع مراقبون على عدم وجود إرادة صادقة لاستعادة الجهاديين الأجانب، ويميزون في ذلك بين أربعة أسباب رئيسية تمثل هذا التقاعس ألا وهي القضايا القانونية، المخاطر

السياسية المحلية، التكاليف الاقتصادية والمخاوف الأمنية. وقانونياً يمكن أن تشكل محاكمة الجهاديين العائدين في الداخل تحدياً كبيراً، فليس لدى جميع الدول الأوروبية أدوات قانونية مناسبة للتعامل بنجاح مع الإجراءات الجنائية ضد هؤلاء الأفراد. ففي عدد قليل من البلدان على سبيل المثال لا يعتبر القتل في دولة أجنبية في حد ذاته جريمة. وعلاوة على ذلك فإن جمع الأدلة ذات الصلة في سوريا والعراق ليس بالأمر السهل، كذلك فإن الأدلة في ساحة المعركة في مناطق القتال قد لا تعتبر دائماً مقبولة في الإجراءات القضائية. وأما المخاطر السياسية المحلية فهي ليست أقل أهمية. ففي العديد من الدول الأوروبية لا تحظى فكرة استعادة الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا خطرين، لإسما البالغين الذين غادروا بلادهم طوعاً على عكس الأطفال للانضمام إلى الجماعات الجهادية المسلحة في الخارج بشعبية كبيرة. وتفضل الحكومات أو على الأقل بعض أحزاب الأغلبية تجنب اللوم المحتمل. وعلاوة على ذلك وبشكل عام، من الصعب إلقاء اللوم على صناعات القرار لعدم القيام بشيء ما بدلاً من فعله. ولعل أبلغ حالة في هذا الصدد جاءت من الترويج. ففي يناير 2020 خسرت رئيسة الوزراء في أويسلو أغلبيتها البرلمانية عندما سحب حزب التقدم اليميني وزراء معارضته استعادة سيدة يشتبه في انتماها إلى داعش مع طفلين لها سوريا لأسباب إنسانية (احتاج طفل واحد إلى علاج طبي).

رفض عودة عناصر تنظيم داعش وعائلاتهم إلى أوروبا موقف مدفوع بمخاوف أمنية ومخاطر سياسية

كما أن تحمل مسؤولية هؤلاء الأفراد قد يتطلب استثمارات اقتصادية كبيرة على الأقل بالنسبة إلى الدول التي لا تزال لديها أعداد كبيرة نسبياً من المواطنين في سوريا والعراق، مثل فرنسا (من 150 إلى 200 شخص بالغ و200 إلى 250 طفلاً). وقد لا تكون تكاليف النقل والمحاصمات والمراقبة ومبادرات إعادة تأهيل المتطرفين وإعادة الإدماج المحتملة وغيرها من النفقات هينة، بل والأهم من ذلك أن هذه التكاليف قد تعتبر غير مستدامة عندما تقترن بالأعمال العدائية السياسية. ويقول دبلوماسيون "علينا أن ننظر في خطر إعادة الأشخاص المحتال أن يكونوا خطرين، خاصة إذا كان العائدون لا يزالون يتمسكون بالأيديولوجيا الجهادية، ولا يزالون مهتمين باستخدام العنف أو على الأقل الترويج له لتحقيق أهدافهم المتطرفة". وتترك تنظيم داعش خلفه ضحايا من نوع آخر هم الأطفال الذين حاول تجنيدهم في خدمة أهدافه، وأصبح السؤال الآن حول كيفية إعادة دمجه من جديد في المجتمعات التي ينتمون إليها. ولا يستبعد مراقبون ظهور جيل جديد يفتكر أكثر تطرفاً يسير على نهج أبائهم إذا لم يتم إعداد برامج لإعادة تأهيلهم، لإسما وقد عاش هؤلاء الأطفال فترة كبيرة من الزمن في ظل دولة داعش التي نسجت لهم حلم قيام دولة الخلافة المزعومة ولقنتهم أفكاراً متطرفة لإقناعهم بالقيام بعمليات انتحارية في أوروبا.



قنابل موقوتة

تغرات قانونية تكبح ضبط الحكومة الألمانية للخطاب الديني

الاتحاد الإسلامي التركي يطلق مشروعاً موازياً لتدريب الأئمة في ألمانيا



أجندات مكشوفة للعبان

وقال إن الاتحاد سيصير رائداً من خلال هذه "البداية الجديدة"، التي وصفها بأنها "تطور تاريخي ليس فقط بالنسبة إلى الاتحاد، ولكن بالنسبة لألمانيا أيضاً". وكان مؤتمر للعلماء المسلمين، نظمه ديتيب في 2019، قد حذر في بيان مشترك من أن أي محاولة لإدخال "الإسلام الألماني" أو "الإسلام الأوروبي" ستتناقض "مع عالمية الإسلام الذي ينير جميع الأعمار والأماكن في نفس الوقت". وقال ماركوس كيربر كبير موظفي الخدمة المدنية في وزارة الداخلية الألمانية في تصريح لصحيفة فاينانشيال تايمز "يعين على الحكومة التركية أن تتقبل حقيقة أن الأيام، التي كانت تسيطر فيها بالكامل على المساجد الألمانية من خلال إدارة ديتيب لها، قد انقضت". ويؤكد كيربر أنه أخبر المسؤولين في أنقرة بأن "الترك في ألمانيا هم مسؤوليتنا ويجب أن يتعادوا على ذلك". ويوضح كيربر أن المسلمين الألمان كان لديهم الحق في الدعوة باللغة الألمانية وأن يكون لهم أئمة على دراية بواقع الحياة اليومية في ألمانيا". ويستطرد كيربر قائلاً "على سبيل المثال، فالسؤال عما إذا كان النقيب (في الأذن أو الأنف لارتداء حلق) والوشم متوافقة مع تعاليم القرآن، فإذا كان الإمام لا يستطيع تقديم إجابات لأسئلة مثل هذا السؤال، فإن هناك خطراً حقيقياً من أن يلجأ الشباب المسلم إلى إمام على الإنترنت، ويمكن أن يؤدي ذلك بسرعة إلى دهاليز مظلمة". ويؤكد بأن "الخطوة مهمة للغاية وهي الأولى فحسب" بعد فقدان الثقة لفترة طويلة، مما يوفر حالياً دليلاً لإرسال الأئمة من تركيا.

وقال إن الاتحاد سيصير رائداً من خلال هذه "البداية الجديدة"، التي وصفها بأنها "تطور تاريخي ليس فقط بالنسبة إلى الاتحاد، ولكن بالنسبة لألمانيا أيضاً". وكان مؤتمر للعلماء المسلمين، نظمه ديتيب في 2019، قد حذر في بيان مشترك من أن أي محاولة لإدخال "الإسلام الألماني" أو "الإسلام الأوروبي" ستتناقض "مع عالمية الإسلام الذي ينير جميع الأعمار والأماكن في نفس الوقت". وقال ماركوس كيربر كبير موظفي الخدمة المدنية في وزارة الداخلية الألمانية في تصريح لصحيفة فاينانشيال تايمز "يعين على الحكومة التركية أن تتقبل حقيقة أن الأيام، التي كانت تسيطر فيها بالكامل على المساجد الألمانية من خلال إدارة ديتيب لها، قد انقضت". ويؤكد كيربر أنه أخبر المسؤولين في أنقرة بأن "الترك في ألمانيا هم مسؤوليتنا ويجب أن يتعادوا على ذلك". ويوضح كيربر أن المسلمين الألمان كان لديهم الحق في الدعوة باللغة الألمانية وأن يكون لهم أئمة على دراية بواقع الحياة اليومية في ألمانيا". ويستطرد كيربر قائلاً "على سبيل المثال، فالسؤال عما إذا كان النقيب (في الأذن أو الأنف لارتداء حلق) والوشم متوافقة مع تعاليم القرآن، فإذا كان الإمام لا يستطيع تقديم إجابات لأسئلة مثل هذا السؤال، فإن هناك خطراً حقيقياً من أن يلجأ الشباب المسلم إلى إمام على الإنترنت، ويمكن أن يؤدي ذلك بسرعة إلى دهاليز مظلمة". ويؤكد بأن "الخطوة مهمة للغاية وهي الأولى فحسب" بعد فقدان الثقة لفترة طويلة، مما يوفر حالياً دليلاً لإرسال الأئمة من تركيا.

وفقاً لأستاذ الفقه الإسلامي بجامعة أوستنبروك بولنت أوكار ستبدأ السنة الأولى من تدريب الأئمة بحوالي 30 مشاركاً وستتيح التدريب لهؤلاء أن يصبحوا أئمة أو معلمين مجتمعين، وهو متاح للرجال والنساء.

ديتيب يستثمر الثغرات القانونية للإفلات من الرقابة على برامج تدريب الأئمة، إذ أن المهم ما يلقن لهؤلاء وليس مكان تلقينهم

والشرط الأساسي هو الحصول على درجة البكالوريوس في الفقه الإسلامي، والأفضلية لمن حصل هذه الدرجة في ألمانيا، كما يمكن لأي شخص درس الفقه الإسلامي خارج ألمانيا التقدم، بشرط أن تكون معرفته باللغة الألمانية كافية، بالإضافة إلى ذلك يتم تخصيص ما يصل إلى 20 في المئة من المقاعد في تدريب الأئمة لعلماء الدين الذين يعملون كأئمة في ألمانيا، بالإضافة إلى ذلك سيكون هناك المزيد من الدورات التدريبية للأئمة وعلماء الدين المسلمين في الكلية. ويقول البروفيسور رؤوف سيلان من جامعة أوستنبروك، الذي سبق وصاغ "خارطة طريق" حول كيفية بناء برنامج تعليمي للأئمة في ألمانيا، إذ رأى أن المبادرة الجديدة بمثابة "وضع قدم في الباب". ومع ذلك حذر سيلان من أن المشروع الرائد يجب ألا يبدأ بـ"توقعات كبيرة" ولكن "تحتاج فقط إلى البدء فيه، واعتقد أنه عندما تظهر الجودة نفسها على المدى البعيد ستحصل على قبول" المجتمع لها. ويقف وراء المشروع المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا، والجالية الإسلامية للشوناق (البوسنيين) والمجلس المركزي للمغاربة. وفي المقابل، لم تنضم العديد من الجمعيات الكبيرة الجامعة إلى هذا المشروع، ومنها الاتحاد الإسلامي التركي (ديتيب) الذي أطلق قبل ذلك مبادرته الخاصة لتكوين الأئمة. ولم يشارك ديتيب في المشروع الألماني لتعليم الأئمة المسلمين، حيث يعيش في ألمانيا ما يقرب من 4.5 مليون مسلم بينهم 3 ملايين من أصول تركي. وأعرب الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية عن اعتزاهم بتدريب جزء من أئمتهم في ألمانيا مستقبلاً. وأعلن رئيس الاتحاد كاظم توركان في 9 يناير 2020 في مدينة دالم غربي ألمانيا البدء الرسمي لذلك.

من شريك إلى خصم

كان اتحاد ديتيب يُعتبر بالنسبة إلى السلطات الألمانية أهم شريك في قضايا الدين والإندماج واستفاد من دعم حكومي. إلا أنه بسبب اتهامات بالتجنس تدهورت هذه السمعة. وكشفت تقارير ألمانية في نهاية سبتمبر 2018 أن جهاز الاستخبارات الألمانية يدرس وضع ديتيب تحت المراقبة. وحقيقة أن ديتيب لم تحت منذ مدة شريكاً نموذجياً في قضايا الاندماج.



وقال إن الاتحاد سيصير رائداً من خلال هذه "البداية الجديدة"، التي وصفها بأنها "تطور تاريخي ليس فقط بالنسبة إلى الاتحاد، ولكن بالنسبة لألمانيا أيضاً". وكان مؤتمر للعلماء المسلمين، نظمه ديتيب في 2019، قد حذر في بيان مشترك من أن أي محاولة لإدخال "الإسلام الألماني" أو "الإسلام الأوروبي" ستتناقض "مع عالمية الإسلام الذي ينير جميع الأعمار والأماكن في نفس الوقت". وقال ماركوس كيربر كبير موظفي الخدمة المدنية في وزارة الداخلية الألمانية في تصريح لصحيفة فاينانشيال تايمز "يعين على الحكومة التركية أن تتقبل حقيقة أن الأيام، التي كانت تسيطر فيها بالكامل على المساجد الألمانية من خلال إدارة ديتيب لها، قد انقضت". ويؤكد كيربر أنه أخبر المسؤولين في أنقرة بأن "الترك في ألمانيا هم مسؤوليتنا ويجب أن يتعادوا على ذلك". ويوضح كيربر أن المسلمين الألمان كان لديهم الحق في الدعوة باللغة الألمانية وأن يكون لهم أئمة على دراية بواقع الحياة اليومية في ألمانيا". ويستطرد كيربر قائلاً "على سبيل المثال، فالسؤال عما إذا كان النقيب (في الأذن أو الأنف لارتداء حلق) والوشم متوافقة مع تعاليم القرآن، فإذا كان الإمام لا يستطيع تقديم إجابات لأسئلة مثل هذا السؤال، فإن هناك خطراً حقيقياً من أن يلجأ الشباب المسلم إلى إمام على الإنترنت، ويمكن أن يؤدي ذلك بسرعة إلى دهاليز مظلمة". ويؤكد بأن "الخطوة مهمة للغاية وهي الأولى فحسب" بعد فقدان الثقة لفترة طويلة، مما يوفر حالياً دليلاً لإرسال الأئمة من تركيا.

تواجه ألمانيا معضلة كبيرة تتمثل في أنّ الخريجين من المؤسسات التعليمية لتعليم الدين الإسلامي في البلاد لم ينجحوا في الرد على القضايا الفقهية العامة ومواجهة الصعوبات المؤسسية، كما أن المساجد ليست لديها قدرات مادية لدفع رواتب هؤلاء الخريجين بالشكل الذي يناسبهم، ما يتيح للجماعات المتطرفة فرصة السيطرة عليها وبالتالي توجيه الخطاب الديني لخدمة الأجندات السياسية.

برلين - يعد تدريب الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية في ألمانيا (ديتيب) لأئمة المساجد في ألمانيا بشكل منفرد في اتجاه معاكس لرؤية السلطات الألمانية التي تنطلق في أبريل القادم في برنامج نموذجي لتدريب الأئمة في ألمانيا وتخرج أئمة مستقلين، مشروعا موازياً يصب قصور التشريعات الألمانية في ضبط الأنشطة الدينية على أراضيها.

وأعلن الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية في ألمانيا (ديتيب)، على ما يبدو أنها حملة ترويجية وديعائية، أن برنامجه الخاص لتدريب الأئمة الأتراك داخل ألمانيا بدل تدريبهم في تركيا قد لقي صدى إيجابياً ما دفع دولا أخرى للاستثمار بشأنه بغاية الاستفناس به. وأسس اتحاد ديتيب، وهو أكبر مؤسسة إسلامية بألمانيا تتلقى تمويلها مباشرة من الحكومة التركية، مركزاً في بلدة دالم بولاية شمال الراين-فيستفاليا غربي البلاد يتم به حالياً تدريب جزء من الأئمة مباشرة في ألمانيا للمرة الأولى.

وفيما تعرب حكومات الولايات الألمانية عن تحفظها تجاه ديتيب وتطالب بانفصاله عن أنقرة، يرى متابعون أن الاتحاد من خلال ترويجه لتماشى أنشطته مع القوانين المحلية يستيق خطوة ألمانية بوقف استيراد الأئمة المتدربين خارج ألمانيا أسوة بفرنسا. ويشير هؤلاء إلى أن ديتيب يستثمر في تردد الحكومة الألمانية من أجل عدم تصديق الخناق عليه وعدم فرض رقابة صارمة على برامج التكوين والتدريب التي يعتمدها، إذ إن المهم ما يلقن لهؤلاء الأئمة وليس مكان تلقينهم.

ويتم حالياً تدريب 90 في المئة من إجمالي 2500 إمام في ألمانيا -من بينهم 1100 مفوض ديني لاتحاد ديتيب- خارج ألمانيا. ويعد ديتيب أكبر مظلة إسلامية في ألمانيا تضم 900 مسجد بأئمة أتراك مدرسين وموليين من أنقرة. وشكلت لغة هؤلاء الأئمة والحاجز الثقافي إلى جانب هؤلاء العديد منهم للحكومة التركية دافعا للحكومة الألمانية للتعامل بشكل مكثف مع هذه القضية في السنوات الأخيرة.

واستثمر اتحاد ديتيب القوانين العنصرية في ألمانيا من أجل ضرب المساعي الحكومية لتجسيم نفوذ الأئمة الأتراك وذلك برفض الانخراط في برنامج نموذجي حكومي لتدريب الأئمة تنسرف عليه جمعيات مموله من قبل وزارة الداخلية الألمانية، إذ يمنع الدستور الألماني الحكومة من التدخل في الشؤون الدينية للمجتمع.

وقال بنيامين شتراسر، النائب في البرلمان الألماني عن الحزب الديمقراطي الحرة، إن كل ما يمكن نصح ممثلي الروابط الإسلامية الأخرى به هو قبول هذا العرض ودعمه لأن التدريب المستقل "يمكنه أن يخلق الثقة والمصادقة على المدى البعيد".

ديتيب خارج السرب

ترغب برلين في قطع العلاقات المالية والمؤسسية بين جاليات المسلمين الألمان والحكومة التركية كجزء من حملة جريئة لمساعدة المسلمين الألمان على تطوير نموذج محلي في ألمانيا. وفي هذا الإطار تبدأ الحكومة الألمانية في شهر أبريل القادم برنامجها النموذجي لتدريب لأئمة المستقلين باللغة الألمانية في ألمانيا، حيث سيتمكن علماء الدين الإسلامي الراغبين بأن يصبحوا أئمة أو معلمين مجتمعين من التقدم إلى الكلية الإسلامية في ألمانيا.